

الفصل الثانى

الجدل القانونى حول الجدار أمام المحكمة

محكمة العدل الدولية هى الجهاز القضائى الرئيسى للأمم المتحدة، وتقوم بوظيفتين: أولهما وظيفة قضائية، حيث تفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الدول الأطراف فى النظام الأساسى فى المحكمة وفقاً للمادة ٣٨ التى تبين مصادر القانون الدولى الذى تطبقه المحكمة عند الفصل فى هذه المنازعات. ومن المعلوم أن فلسطين ليست طرفاً فى النظام الأساسى، ولا يحق لها أن ترفع دعوة قضائية أمام المحكمة، كما أن التحفظات الإسرائيلية عن اختصاص المحكمة يعوق رفع مثل هذه الدعوى.

ثانيهما الوظيفة الافتائية، حيث تتمتع المحكمة باختصاص إفتائى يسمح لها بأن تصدر الآراء الاستشارية التى تطلب منها ليس من الدول ولكن من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأجهزة الأخرى داخل الأمم المتحدة التى ترخص هذان الجهازان لها بطلب الرأى. وللمحكمة مطلق الحرية فى أن تصدر الرأى إذا وجدت ذلك ملائماً وفقاً لحالة الطلب والاعتبارات الواردة فيه. ولذلك كان طلب الرأى فى قضية الجدار العادل من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس من جانب الدول العربية التى حركت هذا الطلب.

وتضم المحكمة خمسة عشر عضواً يمثلون الثقافات القانونية الكبرى فى العالم، ويشغل المنصب الإفريقى القاضى المصرى دكتور نبيل العربى الذى خلف القاضى الجزائرى رئيس المحكمة الدكتور محمد البيجاوى الفقيه المعروف، والذى شغل هذا المنصب منذ عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠٠٣، وقد مثل مصر لأول مرة فى المحكمة القاضى عبد الحميد بدوى باشا الذى قضى

بالمحكمة ١٩ عاماً حتى توفي عام ١٩٦٤، وفي عام ١٩٨٠ شغل نفس المقعد السفير الدكتور عبد الله العريان، ولكنه توفي بعد عام واحد. ومن المعروف أن مدة شغل المنصب تسع سنوات، تجدد مادام انتخاب القاضى ممكناً حتى وفاته.

ومما يندر أيضاً أن للدولة العضو الدائم فى مجلس الأمن قاضٍ فى المحكمة بشكل دائم، كما أن إسرائيل قد احتجت على وجود القاضى المصرى دكتور نبيل العربى رغم أن القاضى الأردنى الخصونة يشغل المقعد الآسيوى. وتتشكل هيئة المحكمة من: القاضى الصينى Shi و Ranjeva نائب الرئيس والقاضى الفرنسى Koroma, Gam من سيراليون وقاضى روسى ومدام Higgins والقاضى Aranguren والقاضى الهولندى Kouymans و Rezek والقاضى الأردنى El Khaswaneh والقاضى الأمريكى اليهودى Buergenthal والقاضى المصرى نبيل العربى والقاضى اليابانى Owda والقاضى Simmol و Tomka (من المعلوم أن الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن تعين قضاة دائمين فى المحكمة).

وقد تحدث فى الجلسات الشفوية فى الفترة من ٢٢ - ٢٥ فبراير عدد من الوفود وهى:

وفد فلسطين برئاسة السفير ناصر القدوة، المراقب الدائم لفلسطين فى الأمم المتحدة، والدكتور جوج بن مصعب، أستاذ القانون الدولى فى معهد الدراسات العليا فى جنيف وعضو مجمع القانون الدولى، والأستاذ James Crawford أستاذ القانون الدولى بجامعة كامبردج، وأستاذ القانون Vanghan Law بجامعة أوكسفورد، والأستاذ الفخرى للقانون الدولى فى جامعة بروكسيل الحرة، بالإضافة إلى عدد من المحامين

الأمريكيين والفلسطينيين.

كما شارك في المرافعات وفد من جنوب إفريقيا برئاسة وزير الخارجية عزيز بهاد، ومدام جونا سفيرة جنوب إفريقيا في هولندا، ومندوب جنوب إفريقيا الدائم في الأمم المتحدة، وكذلك عدد من موظفي وزارة الخارجية من الإدارة القانونية.

أما وفد الجزائر برئاسة السفير نور الدين جودي سفير الجزائر في هولندا فقد ضم أحمد كسرايا ومحمد حبشى عضو المجلس الدستوري، وعدد من موظفي وزارة الخارجية وأعضاء المجلس الدستوري.

وترأس السفير فوزى الشابكشى مندوب السعودية الدائم في نيويورك وفد السعودية الذي ضم عدداً من موظفي وزارة الخارجية السعودية، بالإضافة إلى خبيرين إضافيين من الأجانب.

شارك في المرافعات الشفوية وفد من بنجلاديش وكوبا وإندونيسيا والأردن برئاسة سفير الأردن في نيويورك وسفير الأردن في هولندا، وعدد من المستشارين القانونيين الإنجليز للحكومة الأردنية وكذلك عدد من المستشارين الأردنيين القانونيين والسياسيين. كما شارك في المرافعات مدغشقر وماليزيا برئاسة وزير الخارجية.

وشاركت أيضاً السنغال والسودان والجامعة العربية التي ضم وفدها اثنين من أساتذة القانون الدولي البريطاني، وضم وفد منظمة المؤتمر الإسلامي عدداً من أساتذة القانون الدولي الفرنسيين.

وكانت المذكرات المكتوبة قد قدمت من جانب ٣٧ دولة ومنظمة دولية وهي: غينيا والسعودية والجامعة العربية ومصر والكاميرون وفلسطين

والأردن والكويت ولبنان وكندا وسويسرا وأستراليا واليمن وأمريكا والمغرب وأندونيسيا والمؤتمر الإسلامي وفرنسا وإيطاليا والسودان وجنوب إفريقيا وألمانيا واليابان والنرويج وإنجلترا وباكستان وجمهورية التشيك واليونان وإيرلندا عن نفسها ونيابة عن الاتحاد الأوروبي، كما شاركت قبرص والبرازيل وكوبا والسويد وأسبانيا وبلجيكا وكوريا الديمقراطية.

وقد أوضح الوفد الفلسطيني أن الصراع العربي الإسرائيلي بدأ منذ قرار التقسيم، ومنذ عام ١٩٦٧ صدر ٣٨ قراراً من مجلس الأمن يعالج الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منها ٢٦ قرار يكرر الإشارة إلى اتفاقية جنيف الرابعة وانطباقها على الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك مدينة القدس، وكان سبب الانتهاكات الفاحشة للقانون الدولي والميثاق من جانب إسرائيل، هو التهديد باستخدام الفيتو أو استخدامه فعلاً من إحدى الدول الدائمة في مجلس الأمن، وهي أمريكا.

فخلال الثلاثين عاماً الماضية من ١٩٧٢ - ٢٠٠٣ استخدم الفيتو ٣٦ مرة في القضية الفلسطينية، وكان أحدثها في ٢٠٠٣/١٠/١٤ حيث استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد إدانة بناء الجدار أمام مجلس الأمن، مما أعاق صدور قرار من المجلس في هذا الشأن، واضطر المجموعة العربية إلى دعوة اجتماع الجمعية العامة.

كذلك انشغلت الجمعية العامة في أربع من الدورات العشر الاستثنائية التي عقدها منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٠٣ بالقضية الفلسطينية، ثم أصدرت في ٢١ أكتوبر قراراً بالاجماع شارك فيه الاتحاد الأوروبي وطالب هذا القرار إسرائيل بالتوقف عن بناء الجدار، وأن تهدم ما بنى منه، وطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن مدى امتثال إسرائيل، نص صراحة على أن

الجمعية العامة عندما تتلقى التقرير الأول فإنها سوف تنتظر في اتخاذ قرارات أخرى عند الضرورة وفق ميثاق الأمم المتحدة.

وكان معنى ذلك ضمناً إمكانية طلب رأى استشارى من المحكمة، وهو ما تم إثارته فى المناقشات بشكل واضح ومفصل، ولكن موقف إسرائيل كان متحدياً فرفضت القرار واستمرت فى البناء.

وإذا كانت إسرائيل تعول على خريطة الطريق فإنها لم تظهر لها يوماً أى احترام، بل إن بيان مجلس الوزراء الإسرائيلى فى ٢٥ مايو سنة ٢٠٠٣ قد تضمن ١٤ تحفظاً ملحفاً بالموقف الإسرائيلى، كما رفضت إسرائيل بشدة الاقتراح الروسى بعرض الخريطة على مجلس الأمن لموافقته، وبالفعل صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ دون مناقشة الموضوع بسبب معارضة إسرائيل، وأبدت إسرائيل استخفافها بالجمعية العامة.

كما صعدت إسرائيل عملية الاستيطان منذ عام ١٩٦٧، ونقلت إلى الأراضى الفلسطينية وشرق القدس فى المستوطنات ٤٠٠ ألف مستوطن فى محاولة تغيير الطبيعة الجغرافية بوسائل متعددة، أحدثها بناء الجدار. ولم يتوقف النشاط الاستيطانى حتى بعد توقيع إعلان المبادئ، وهناك إجماع بين دول العالم على عدم شرعية الجدار، فقد أعلن الاتحاد الأوروبى رسمياً أن الجدار يجعل تنفيذ حل يقوم على دولتين أمراً مستحيلًا من الناحية المادية.

وأوضح السفير الفلسطينى أن بيان وزير خارجية أيرلندا فى مجلس الشيوخ الأيرلندى فى ٤ فبراير سنة ٢٠٠٤ الذى يشير خلافاً لبعض التقارير الصحفية، فإن الاتحاد الأوروبى لا يطلب من محكمة العدل الدولية الامتناع عن إصدار رأى استشارى.

وفند السفير الفلسطيني مختلف الادعاءات الأمريكية وبعض الدول الأخرى القائلة بأن الرأي الاستشاري يضر بقضايا الوضع النهائي الذي يجب أن يترك للمفاوضات، وأن الذي يضر فعلاً بهذه القضايا هي التصرفات الإسرائيلية وليس رأى المحكمة. ومع ذلك، فإننا لا نطلب من المحكمة أن تصدر رأياً حول قضايا الوضع النهائي، وذلك للعلاقة الوثيقة بين الجدار والمستوطنات وطبيعة الجدار وساراه داخل وحول شرق القدس.

وفند السفير الفلسطيني الطابع الأمني للجدار ضد العمليات الاستشهادية، وطالب إسرائيل أن تبنى الجدار بأى ارتفاع ساء ولكن داخل أراضيها، وإذا كانت العمليات الفدائية قد قتلت ٤٢٠٠ إسرائيلياً بالإضافة إلى ٤٩٠ إسرائيلياً ومعظمهم من المستوطنين الجنود قد قتلوا في حوادث عنف أخرى، فإن وعلى العكس من ذلك قتلت القوات الإسرائيلية بشكل عشوائي من سبتمبر ٢٠٠٠ حتى ١٨ فبراير ٢٠٠٤ قتلت القوات الإسرائيلية بشكل عشوائي ٢٧٧٠ مدنياً فلسطينياً، بما في ذلك الأطفال والنساء والرجال، منهم ١٢٠٠ في غزة، فكيف يحل هذا الجدار مشكلة الأمن في إسرائيل؟

ومعلوم أن العمليات الاستشهادية التي بدأت منذ ٢٧ عاماً ترتبط بالاحتلال، وهي نتيجة لسياساته وإجراءاته وخاصة لعمليات التهويد للأراضي الفلسطينية، وأصر السفير الفلسطيني على الحق في الأراضي الفلسطينية وفقاً للقانون الدولي. وأشار إلى أنه يأمل أن يؤدي الرأي الاستشاري للمحكمة برأى مشابه لرأى المحكمة في ناميبيا.

وقد ركز الدكتور جورج أبى صعب على انطباق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

ثم تابع الأستاذ Vaughan Law الانتهاكات الإسرائيلية لهذه القوانين، ثم ختم الأستاذ Salmon بالحديث عن العلاقة بين خريطة الطريق وحق تقرير المصير والآثار القانونية للجدار. وقد تصدى الأستاذ Crawford اختصاص المحكمة في إصدار الرأي الاستشاري في هذا الموضوع.

وقد تم تنفيذ الدفوع الإسرائيلية على النحو التالي:

١- نقول إسرائيل أن طلب الرأي يتجاوز اختصاص الدورة العاشرة الاستثنائية للجمعية العامة، لأنه لم يحدث عجز من جانب مجلس الأمن التصرف، والرد أنه في قضية ناميبيا قررت المحكمة أن القرار الذي يصدر عن الجهاز المختص في الأمم المتحدة وفقاً لإجراءات ذلك الجهاز يجب أن ينظر إليه على أنه تم إصداره بطريقة صحيحة، فهذه مسألة تتعلق ليس بالاختصاص الأساسي ولكن بالإجراء الداخلي وفق عبارات المحكمة في الرأي الاستشاري في قضية الأسلحة النووية. ولا يمكن أن يكون في قرار الاتحاد من أجل السلم أن يمنع الجمعية العامة من تقديم هذا الطلب، فهذا الطلب لا يتطلب من المحكمة إجراءات action نظراً للمادة ١/٢ من الميثاق، كما أنها لا تتطلب من الجمعية أن تتخذ مثل هذا العمل.

فالمسألة لا تتعلق بتوزيع الميثاق للسلطة بين الجمعية ومجلس الأمن، فقد سبق للمحكمة أن اعتبرت نوع العمل المطلوب في المادة المذكورة هو إجراء القمع والمنع، وأن كلمة action إجراء هي الوحيدة المستخدمة في إطار مجلس الأمن، ولكن طلب الرأي الاستشاري لا يمكن أن يكون فقط في إطار مجلس الأمن.

٢- قالت المحكمة فى قضية الأسلحة النووية أنها لا يمكن من حيث المبدأ أن ترفض رأى استشارى، وأن فقه المحكمة يشير إلى أنها ترفض بشكل استثنائى إذا توافرت أسباب قاهرة، فليس الرفض راجعاً إلى السلطة التقديرية للمحكمة، حسبما يشير تاريخ هذه المحكمة، وهذا الموقف ينطبق بشكل أولى على الجمعية العامة التى رخص لها الميثاق صراحة أن تطلب رأياً قانونياً حول أى مسألة قانونية، ولا شك أن المسألة المطلوبة هى مسألة قانونية كما عرفتها المحكمة من قبل.

٣- الاعتراض السياسى، دفعت إسرائيل أن طلب الرأى يودى إلى تسييس المحكمة ولذلك يجب أن ترفض المحكمة إظهار الرأى.

والرد أن المحكمة فى قضية الأسلحة النووية قد أكدت أنه مهما كانت الجوانب السياسية لا تستطيع المحكمة أن ترفض الاعتراف بالطابع القانونى للمسألة التى تتطلب منها القيام بوظيفة قضائية أساسية، أى تقييم مدى قانونية السلوك المحتمل للدول فى ضوء إلتزاماتها التى يفرضها على القانون الدولى، وأكدت نفس الموقف فى الرأى الخاص بمكتب منظمة الصحة العالمية.

٤- الدفع الخاص بأن المحكمة لا يجوز أن تردد وجهات نظر الجمعية العامة، أى أنه مادامت الجمعية العامة قد أبدت رأياً، فلا يجوز للمحكمة أن تردده، وهذا ما يؤيده سوابق الأمم المتحدة، حيث عملت الجمعية العامة، ومجلس الأمن والمحكمة فى قضية ناميبيا، لأن المطلوب من المحكمة هو إصدار رأى قضائى محدد، بحيث تظل المحكمة وافية بمتطلبات الطابع القضائى، فالمطلوب هو صدور قرار قضائى، وليس تكرار ما تقوله الجمعية.

٥- عدم جدوى الرأى الاستشارى، تقول إسرائيل أن هناك درجة كبيرة من الاجماع بين المتصلين مباشرة بعملية السلام فى الشرق الأوسط، مثل هذا الرأى الاستشارى لا يقوم على أى مساعدة بل محتمل أن يكون ضاراً، وهذا الدفاع غير صحيح، لأن المحكمة تقدم رأياً للجهاز الذى طلبه، وهذا هو الموقف الذى اتخذته فى الرأى الاستشارى فى معاهدات السلام، وكررتة منذ ذلك الحين، حيث أكدت فى رأياً حول الأسلحة النووية أنه ليس للمحكمة نفسها أن تقرر ما إذا كان الرأى المطلوب رأياً مفيداً للجمعية فى أداء وظائفها من عدمه، فلجمعية الحق أن تقرر لنفسها مدى جدوى هذا الرأى.

٦- دفعت إسرائيل بأن هذا نزاعاً بين دولتين ويجب أن يكون رضاء متبادل أمام المحكمة، وأن هذا الطلب سوف يمس عناصر أساسية فى الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، ويضع موقفاً منها دون موافقة إسرائيل، ويشير تاريخ المحكمة إلى أن جنوب إفريقيا لم توافق على طلب الرأى فى قضية ناميبيا، وأن أسبانيا لم توافق على طلب الرأى فى قضية الصحراء الغربية، وأن رومانيا لم توافق على طلب الرأى فى قضية مازيليو، ولم توافق ماليزيا على طلب الرأى فى قضية Cumaraswamy.

فكل هذه الطلبات تنطوى على مسئولية نولة معينة طلب الرأى بصدد، ولذلك لا تستطيع إسرائيل أن تعترض على معالجة الجمعية العامة للموقف فى فلسطين، فاختصاص الجمعية ثابت حتى قبل ميلاد إسرائيل فى قرار التقسيم.

٧- دفع بأن الطلب غير مقبول لأنه لا يوجد دليل كافى أمام المحكمة لتمكينها لإثبات الحقائق المطلوبة، حيث أدعت إسرائيل أن المحكمة لم تتلقى نبياً

منها حول المسألة الأساسية، ولا يجوز الاعتداد بالدليل المقدم من غيرها. والرد أن الآراء التي قدمتها المحكمة استخدمت الآراء المتاحة علناً في قضية شرق كاليريا، ردت المحكمة هذا الإدعاء من روسيا، وبالمثل فإن هذه القضية لا تدخل في الاختصاص الداخلي لإسرائيل ولا سلطان لها عليها، فلا تستطيع إسرائيل أن تدعى أن نقص الوقائع سبب في رفض المحكمة الفصل في القضية، لأن الوقائع الأساسية واضحة تماماً، ويكفي أن الجدار الذي يتكلف ٢ بليون دولار ويمزق الأراضي الفلسطينية هو ١١٠١١ ايل الحاسم.

٨- إن الإدعاء بأن اللجوء إلى المحكمة يضر بخريطة الطريق، هو ما أدعته الولايات المتحدة، وهو ليس صحيحاً، لأن إنهاء العمل في الجدار يفتح الباب أمام تنفيذ خريطة الطريق، وعلى العكس فإن بناء الجدار يخلق واقعاً جديداً على الأرض يؤدي إلى عرقلة تنفيذ خريطة الطريق.

وأمام المحكمة قامت ٤٨ دولة وهيئة بتقديم ملخصات لمحكمة العدل الدولية. ٢٣ من هذه الملخصات كانت ضد أن تبدي المحكمة رأياً استشارياً مثل إسرائيل، الولايات المتحدة، استراليا، بلجيكا، الكامبيرون، كندا، جمهورية التشيك، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، مالطا، جزر مارشل، ميكرونيسيا، هولندا، بالو، روسيا، أسبانيا، والمملكة المتحدة.

وقد قدمت حسة عشر دولة وهيئة مرافعات شفوية، وكانت كلها مؤيدة لأن تبدي المحكمة رأياً استشارياً، ولقد تضمنت فلسطين، الجزائر، بنجلاديش، نيوزيلندا، كوبا، اندونيسيا، الأردن، مدغشقر، ماليزيا، السعودية، السنغال، جنوب

إفريقياء، جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ومعظم هذه المرافعات كانت تليخياً للمذكرات المقدمة المكتوبة.

وفيما يلي ملخص لهذه المرافعات التي قدمت كمذكرات مكتوبة من قبل

٤٨ دولة:

إسرائيل:

كان تقديم إسرائيل يعتمد على نقطتين أساسيتين: الأولى، أن محكمة العدل الدولية ليس لها سلطة إعطاء رأياً استشارياً في هذه المسألة. ثانياً، حتى إذا قررت المحكمة أن لها سلطة، فيجب أن ترفض إبداء الرأي الاستشاري بسبب أسباب تتعلق بالعدالة.

لا تتعامل مذكرة إسرائيل مع المسألة محل النقاش في المحكمة، ولكنها كانت مخصصة عن حق المحكمة ومسئوليتها في رفض البت في هذه المسألة.

كانت الحجج كما يلي:

١- أصرت إسرائيل على أن المحكمة ليس لها سلطة في اعتبار هذا الطلب لسببين:

- أن طلب الرأي الاستشاري جاء من الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة، والتي ليس لها السلطة في طلب مثل هذا الفعل. أصرت إسرائيل أنه بما أن مجلس الأمن قد تعامل مع هذه المسألة، فإن اجتماع هذه الجلسة الاستثنائية جاء منافياً لنظام الأمم المتحدة، ولذلك فإن قرار الجلسة الاستثنائية لا يجب أن يتم التعامل معه من قبل محكمة العدل الدولية.

• وفقاً لقواعد الأمم المتحدة، فإن الطلبات المقدمة لمحكمة العدل الدولية يجب أن تكون عن "مسائل قانونية". الطريقة التي تم بها صياغة الطلب للمحكمة من قبل الجلسة الاستثنائية كانت غامضة ولا تفي بهذه المعايير.

٢- تقول إسرائيل أنه حتى إذا كان للمحكمة الحق في ممارسة سلطاتها، فإنه يجب عليها أن ترفض البت في هذه المسألة للأسباب التالية:

• إن المسألة التي طلب من المحكمة النظر فيها هي غير عادلة بالأساس، حيث أنها لا تشير إلى الإرهاب الفلسطيني، والذي هو السبب الأساسي الذي جعل إسرائيل تبنى هذا الجدار من البداية.

• إن إيداء رأياً استشارياً فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي مساوي بأن تقوم المحكمة بإصدار قرار عن الصراع ذاته. بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل لم توافق على أن يتم تحويل النزاع إلى القضاء.

• إن الرأي الاستشاري من شأنه إعاقة خارطة الطريق المتبناه من مجلس الأمن، وسوف يقدم حكماً سابقاً للأوان في الصراع العربي الإسرائيلي. كما أن قيام المحكمة باستجواب إسرائيل عن بنائها لجدار خارج حدود "الخط الأخضر" لهو افتراض من قبل المحكمة أن "الخط الأخضر" هو الحدود النهائية بين إسرائيل وفلسطين.

• تقول إسرائيل أن المحكمة ليس لديها معلومات كاملة لإصدار قرار عن السياج الأمني.

ومن الواضح أن إسرائيل تعلن عن حدودها خارج التقسيم، كما أنها

يسعدنا أن يعلن الكتاب العرب دائماً أن إسرائيل بالحدود، وأنها لا تعترف بالخط الأخضر كخط نهائي.

فلسطين

إن تصريح فلسطين المكتوب يناشد محكمة العدل الدولية أن تقر بأن "الجدار" غير قانوني لكونه مبنياً على "أراضي فلسطينية محتلة". بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل ببنائها للجدار والحفاظ عليه تكسر التزاماتها تحت القانون الدولي كسلطة احتلال، وتتعدى على حقوق الفلسطينيين.

لقد تم توصيف "الجدار" على أنه رد غير متناسب لأي تهديد من الممكن أن تواجهه إسرائيل. في التصريح المكتوب تعترف فلسطين بالعمليات الانتحارية المرتكبة من قبل الفلسطينيين ضد المدنيين الإسرائيليين في إسرائيل. مع ذلك فإن التصريح يميز بين تلك "العمليات الغير قانونية" وأعمال المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. تم تقديم العمليات الانتحارية على أنها نتيجة مباشرة للاحتلال.

بنيت الحجة القانونية في التصريح بشكل أساسي على قرارات، وثائق، وتقارير من مجلس الأمن، الجمعية العامة وأجهزة أخرى للأمم المتحدة تشجب إسرائيل وتدعم الموقف الفلسطيني. في حين تقوم الحجة التاريخية بوضع اللوم بشأن الوضع الحالي على إسرائيل. في حين أن الحجة السياسية تلمح بأن إسرائيل لديها دوافع ملتوية لبناء "الجدار".

خلاصة، فإن فلسطين جادلت في تصريحها المكتوب بأن محكمة العدل الدولية ذات سلطة لإبداء الرأي الاستشاري المطلوب من الجمعية العامة.

كان التقديم الشفهي الذي قامت به فلسطين في ٢٣ فبراير مبنياً على الحجج الموجودة في التصريح المكتوب، ولكنه اختلف في الأمل الذي تم التعبير عنه أن يكون حكم المحكمة ضد "الجدار" ممهداً لعقوبات دولية ضد إسرائيل، وأن يؤدي إلى نفس النوع من التصرف الدولي الذي أعقب رأى المحكمة عام ١٩٧١ بشأن جنوب إفريقيا، والذي أدى إلى فرض عقوبات على الدولة العنصرية.

جامعة الدول العربية

لقد قالت جامعة الدول العربية أن المحكمة يجب أن تقرر أن السياج غير قانوني، وعللت ذلك بأن: "بناء الجدار يشكل فعلاً محرماً دولياً، حيث أنه يخرق العديد من القواعد والمبادئ الأساسية في القانون الدولي". تقول الجامعة العربية أن الجدار هو "سبب المصادرات الهائلة للأراضي الفلسطينية" وأن إسرائيل تحاول أن "تخلق واقعاً على الساحة مؤدياً إلى ضم فعلى" وأن "بناء حائطاً عنصرياً في الأراضي الفلسطينية يحرم الفلسطينيين من العديد من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية".

أستراليا

قالت أستراليا أنه من مصلحة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن ترفض المحكمة إبداء الرأي الاستشاري. بالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذا الرأي لن يسهم إيجابياً في تنفيذ خارطة الطريق، وسوف يكون له دلالات ضارة على العملية السلمية. كما لم تناقش أستراليا في تقديمها السياج الأمني قائلة أنها "تحتفظ بموقفها".

بلجيكا

تقول بلجيكا أنه يجب على المحكمة رفض إبداء الرأي لسببين: لأن الرأي ربما يكون له تأثيراً سلبياً على تنفيذ خارطة الطريق، وأن الرأي "لن يكون قادراً على إرشاد الجمعية العامة". كما يعترف التقدم بحق إسرائيل في توفير الأمن لمواطنيها وحماية نفسها من الهجمات الإرهابية، ولكنه يقول أن السياج الأمني يشكل عائقاً كبيراً أمام إدراك السلام الشامل.

البرازيل

تدعو البرازيل في تصريحها إلى أن تقوم المحكمة بإبداء رأيها الاستشاري. تعترف البرازيل بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية، ولكن مثل هذا البناء له دلالات سياسية وقانونية بالنسبة للبرازيل، فإن بناء السياج الأمني سياسياً يعد منافياً لروح بناء الثقة. أما قانونياً وكما قررت الجمعية العامة، فإن الجدار منافياً للقانون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بالتزامات إسرائيل كسلطة احتلال بالقانون الإنساني الدولي.

الكاميرون

أوصت الكاميرون بعدم إعطاء رأي في هذه المسألة لتفادي خطر تسييس محكمة العدل الدولية. كما أنه لا يمكن أخذ أي إجراء بدون موافقة الطرف الآخر لحل الصراع.

كندا

تقول كندا أنه على المحكمة رفض إعطاء الطلب الاستشاري، لأنه لا يمكن أخذ تحركات أحادية لحل النزاع، كما أنها أيدت بشدة الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية.

كوبا

تقول كوبا أن المحكمة يجب أن تقرر بعدم شرعية بناء الجدار في ظل القانون الدولي. كما تحدثت كوبا عن الجانب الإنساني المتعلق ببناء الجدار، ولم تتعرض لاحتياجات إسرائيل الأمنية.

قبرص

لم تطلب قبرص تحركاً معيناً من قبل المحكمة، ولكنها أكدت على ضرورة "أن تتفادى الأفعال التي من شأنها تعقيد الحالة المعقدة بالفعل بين الطرفين". كما أنها تعترف بحق إسرائيل في حماية شعبها ولكن هذا الحق يجب أن يكون في نطاق القانون الدولي.

جمهورية التشيك

قالت التشيك أنه على المحكمة رفض إبداء الرأي الاستشاري لأن هذه المسألة سياسية أكثر منها قانونية.

الاتحاد الأوروبي

(مقدم من قبل إيرلندا بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، بالنيابة

عن الاتحاد الأوروبي والعشر دول المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي). ينصح الاتحاد الأوروبي بعدم إيداء أى رأى من شأنه عدم مساعدة الجهد المبذول فى إحياء السلام.

تقول رئاسة الاتحاد الأوروبي أنها عضواً فى اللجنة الرباعية وتدعو إلى تنفيذ خارطة الطريق. كما شجب الاتحاد الأوروبي الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل.

مصر

إن ما قدمته مصر مصاعاً بأقصى لغة ضد الجدار. قالت مصر أن على المحكمة إيداء الرأى الاستشارى. كما ناشدت المحكمة بأن تقضى بعدم شرعية الجدار. كما نعتت مصر بناء إسرائيل للجدار بأنه "جريمة حرب واضحة". ونفت مصر مزاعم إسرائيل حول الطبيعة الدفاعية للجدار.

فرنسا

قالت فرنسا أن رأياً استشارياً لن يسهل الحوار السياسى بين إسرائيل وفلسطين. ولكن فرنسا كانت منتقدة للجدار وقالت أن الاحتياجات الأمنية قد تكون مبرراً، ولكن يجب أن يكون ذلك فى سياق القانون.

ألمانيا

لقد قالت ألمانيا أنه يجب على المحكمة أن ترفض إعطاء رأياً استشارياً حتى لا تتورط فى موضوع سياسى بالأساس. لقد أبدت ألمانيا قرار الجمعية العامة الذى طلب من إسرائيل وقف إنشاء الجدار. اعترفت ألمانيا بحق

إسرائيل في حماية مدنييها من الهجمات الإرهابية. مع ذلك فقد قالت أنه يتناقض مع نتائجه الإنسانية والاقتصادية الوخيمة على الشعب الفلسطيني.

اليونان

ترى اليونان أنه من غير المناسب أن تقوم المحكمة بإبداء الرأي الاستشاري.

غينيا

طلبت غينيا من المحكمة إبداء رأياً استشارياً عن نتائج السياج. تتهم غينيا إسرائيل بأنها تتشئ الجدار لاستكمال بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة.

أندونيسيا

لم تجد أندونيسيا "سبباً قهرياً" يمنع المحكمة من إعطاء رأياً استشارياً في هذه المسألة. تنفي أندونيسيا مزاعم إسرائيل بشأن الجدار قائلة بأن هذا الجدار غير فعال بشأن الهدف الذي تدعيه إسرائيل. كما نعتت أندونيسيا مزاعم إسرائيل بشأن كون الجدار مسألة وقتية بأنها مشكوك فيها.

أيرلندا

أوصت أيرلندا المحكمة بالنظر الى القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان. كما أوضحت أن إسرائيل فشلت في اثبات أن الأمن لا يمكن تحقيقه من خلال وسائل أخرى. لذلك فإن أيرلندا لا تنتظر فقط الى الطريق، ولكن الى الجدار نفسه بطريقة سلبية.

إيطاليا

تقول إيطاليا أن على المحكمة رفض إصدار حكم. إن طلب الرأي الاستشاري هو طلب سياسي. كما أن الجمعية العامة قد أصدرت قراراً بالفعل بشأن الجدار، وهو ما يجعل الرأي الاستشاري بلا معنى.

اليابان

لم تقم اليابان بإبداء أى طلب معين للمحكمة، ولكنها قالت أنها امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة بشأن طلب الرأي الاستشاري لأنها ترى أنها مسألة ذات طبيعة سياسية. عارضت اليابان إقامة السياج، لأنه يؤثر بشكل سلبي على حياة الفلسطينيين. كما قالت اليابان أن إقامة الجدار خارج "الخط الأخضر" يجب أن تتوقف. كما طالبت اليابان السلطة الفلسطينية ببذل أقصى جهد ممكن للسيطرة على الإرهاب.

الأردن

قالت الأردن أن المحكمة لها السلطة في إبداء رأي استشاري، وأنه لا يوجد أسباب قهرية تمنع المحكمة من ذلك. تقول الأردن أنه لا يوجد مبرراً لإقامة السياج، كما أنه يعد مخالفاً للقانون الدولي. وفي حين تقول الأردن أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها داخل حدودها، إلا أنها تقول أن "إسرائيل ليست حرة في إقامة بنائاً دائماً مثل الجدار في أراضي تجاوز الحدود الإسرائيلية". وفي مرافعتها الشفهية قالت الاردن أنها لا تنفي حق أى دولة في الدفاع عن نفسها، وأن العمليات الانتحارية ضد إسرائيل كانت رهيبه، إلا أن هذه الهجمات الانتحارية القاتلة يجب أن ينظر إليها في سياق الاحتلال

الإسرائيلي لفلستين. ومن هذا المنظور، فإن السياج الأمني غير قانوني. كما تم التركيز على تأثير السياج الأمني على الأردن، حيث أن الأردن تستضيف عدداً هائلاً من اللاجئين، وأن هذا الجدار ينذر بموجة جديدة من اللاجئين.

كوريا

لم تبد كوريا توصيات معينة بشأن الرأي، ولكنها كانت شديدة الهجوم على مسألة الجدار. وقد رأت إقامة الحائط على أنها إجراء قمعي من قبل إسرائيل لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وفصل الأمة الفلسطينية، وهو ما يناقض تماماً قرارات الجمعية العامة. كما أن إقامة الجدار منافياً لبنود اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في حالة الحرب. كما وصفت كوريا بناء الجدار على أنه "هجرة قسرية" وهي محرمة بصرف النظر عن الدافع في ظل اتفاقية جنيف الرابعة.

الكويت

تقول الكويت أن الجدار يمثل خرقاً صارخاً للقانون الدولي. كما أنها تقول أن إقامة الجدار من قبل إسرائيل من شأنه تعزيز الاحتلال الإسرائيلي.

لبنان

أيد لبنان قيام المحكمة بإبداء الرأي الاستشاري، رافضاً فكرة امتناع المحكمة عن ذلك لأنه من السخف الإدعاء أن توضيح مسألة قانونية من شأنه التأثير على التسوية السلمية للنزاع. كما حمل لبنان بشدة على الجدار، ووصفه بأنه قادر على تعميق تفتيت الضفة الغربية، كما أنه يحمل في ثناياه مآسى إنسانية للشعب الفلسطيني. رفض لبنان أيضاً أي مزاعم إسرائيلية بشأن الدفاع

عن النفس. وفي النهاية دعا لبنان إسرائيل للتوقف عن البناء وإقصاء الحواجز الموجودة وتعويض الأشخاص الذين عانوا بسبب بناء الجدار.

ماليزيا

أكدت ماليزيا على كونها دولة مساندة لقرار الجمعية العامة الذي يطلب من المحكمة إعطاء الرأي الاستشاري. كما قالت أن موافقة إسرائيل ليست مطلوبة كي يتثنى للمحكمة إبداء رأياً استشارياً. ووفقاً لما قدمته ماليزيا، فإن إقامة السياج الأمني لهي أبرز دليل على قيام إسرائيل بفصل أحادي الجانب "خطة فض الاشتباك". كما أن السياج يتعدى على كل أنواع الحقوق للفلسطينيين، وأنه إذا كان بالفعل لتوفير الأمن، فإنه من الواجب أن يتم بنائه في إسرائيل نفسها.

أصرت ماليزيا على أن هناك فرق بين الأمن والدفاع عن النفس فيما يتعلق بقانونية الأعمال. إن لإسرائيل الحق بالطبع في تبني إجراءات أمنية أحادية الجانب لمنع الهجمات ضدها طالما أن ذلك يتم في إطار احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الأخرى المتعلقة بذلك، ولكن هذا يحدث داخل أراضيها فقط.

كما تضمن ما قدمته ماليزيا إلى المحكمة مقارنة للأراء الاستشارية عن جنوب إفريقيا. كما قالت أن إسرائيل ملزمة بدفع تعويضات للأفراد المتضررين والسلطة الفلسطينية.

كما اعترضت ماليزيا في تقديمها الشفهي على الطريقة التي تشر بها إسرائيل إلى الفلسطينيين على مدار تصريحها المكتوب. وانتهائها الحظير بأن

السلطة الفلسطينية تتحمل مسؤولية الهجمات الإرهابية المرتكبة من قبل المواطنين الفلسطينيين. كما ترفض ماليزيا بحزم ما يعد نافياً لحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

مالطا

تؤكد مالطا موقفها كما هو معكوس في امتناعها عن التصويت على قرار الجمعية العامة، أن قراراً استشارياً لن يفيد في إعادة إحياء الحوار السياسي. كما تنوه مالطا على أنها دعمت قرارات الأمم المتحدة السابقة، والتي أدانت السياج لكونه خرقاً للقانون الدولي.

المغرب

ناشدت المغرب محكمة العدل الدولية للتعامل مع مسألتين: ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخرق حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. كما قالت أن رأياً استشارياً من المحكمة سوف يفيد الجمعية العامة في هذا الشأن لاحقاً. كما انتقدت المغرب بشدة الجدار، واعتبرته إجراءً من قبل إسرائيل لترسيم حدودها بشكل أحادي، وقالت أنه يخرق القانون الدولي والقانون الإنساني واتفاقية جنيف.

ناميبيا

لم يخاطب تصريح ناميبيا السلطات القضائية للمحكمة. ترى ناميبيا أن إقامة الجدار تعد خرقاً للقانون الدولي الإنساني، كما أنها تعتقد أنه يجب إزالته.

هولندا

تقول هولندا أنه يجب على المحكمة ان تمتنع عن ابداء الرأى الاستشارى المطلوب، وتقول أن إعطاء هذا الرأى ليس من المصلحة السياسية. كما تنوه هولندا أنها صوتت لصالح تجنب إقامة الجدار فى قرار الجمعية العامة - إلى جانب تصريح الاتحاد الأوروبى، والذي يعترف بحق إسرائيل فى حماية مدنيها من الهجمات الإرهابية- كما أنها ناشدت إسرائيل باحترام القانون الدولى.

النرويج

تقول النرويج أن طلب الرأى الإستشارى من المحكمة غير ملائم، ولن يسهم فى الحوار السياسى بين الطرفين. كما تنوه النرويج أنها صوتت لصالح قرار الجمعية العامة، والذي يدين بناء إسرائيل للسياج.

منظمة المؤتمر الإسلامى

تقول منظمة المؤتمر الإسلامى أن المحكمة يجب أن تقرر بعدم شرعية الجدار. كما أنها تقول أن هذا الإجراء يهدف إلى توسيع وحماية المستعمرات الإسرائيلية، وأن له تأثيرين مباشرين: المصادرة الهائلة للأرض الفلسطينية، وتدهور الأحوال المعيشية للفلسطينيين. كما تقول أن اقامة الجدار هو فعل يستخدم القوة مخالفاً لاتفاقيات جنيف. كما أكدت المنظمة أن عجز السلطة الفلسطينية عن السيطرة عن الهجمات التى تستهدف إسرائيل يرجع بشكل كبير إلى قيام إسرائيل بمهاجمة شرطة، مبانى، وزعماء السلطة.

باكستان

تقول باكستان أن المحكمة عليها إصدار رأياً استشارياً والحكم بعدم شرعية. كما أنها اتهمت إسرائيل بمحاولة خلق حقائق جديدة على الساحة. كما أنها قالت أن الجدار العازل من شأنه القضاء على احتمال قيام دولة فلسطينية متماسكة. كما أنها شككت في مزاعم إسرائيل عن كون الجدار إجراء مؤقتاً.

ما تقدمت به ميكرونيسيا جزر مارشل مثل ماتقدمت به بالاو. قالت أن على المحكمة رفض ممارسة القضاء، قائلة أن مثل هذه المسائل النزاعية يجب أن يتم عرضها على المحكمة بعد موافقة الأطراف المعنية. قالت أن مثل هذه القضية قد تشكل سابقة خطيرة في تاريخ المحكمة. كما أنها عبرت عن دعمها لخارطة الطريق وجهود التسوية السلمية.

روسيا

تقول روسيا أن أي رد من المحكمة على طلب الجمعية العامة يجب ألا يؤدي إلى المزيد من العقوبات في طريق عملية التفاوض ويجعل حل الدولتين مستحيلاً. كما تقول أن المفاوضات ستظل هي الألية الوحيدة للحصول على تسوية سلمية وعادلة. لا تنكر روسيا حق إسرائيل في الدفاع عن النفس ولكن لا يكون ذلك من خلال الحصول على أراضي الأخرين وخرق القانون الإنساني الدولي. أكدت روسيا بوصفها عضواً في اللجنة الرباعية على خارطة الطريق، ونوهت أنه في ظلها، فإن السلطة الفلسطينية ملزمة بأخذ اجراء لمنع الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين. كما أشارت روسيا إلى الدور الهام الذي يلعبه الطرف الفلسطيني في هذا الشأن بمساعدة الدول العربية وخاصة مصر.

السعودية

تقول السعودية أنه لا يوجد "سبباً قهرياً" بالأ تعطى المحكمة الرأى المطلوب منها. لقد دعت إلى وقف بناء الجدار لكونه غير قانونياً كما دعت إلى دفع التعويضات للفلسطينيين المتضررين. كما قالت السعودية أن بناء الجدار يعد رفضاً واضحاً لخارطة الطريق، والجهود المبذولة لإيجاد حلاً سلمياً. لم تناقش المحكمة العربية السعودية فى تقديمها القلق الإسرائيلى بخصوص الأمن، ولكن مع ذلك تحت عنوان "ملاحظات عامة" قالت السعودية أن الإرهاب مشكلة عالمية تؤدى إلى قلق أمنى. مع ذلك هناك حدود حول مايجب فعله باسم الأمن على حقوق الإنسان والالتزامات العالمية الأخرى. كما أن السياج هو رد غير مناسب، كما أن الأعمال الفردية الإرهابية لايمكن أن تتساوى مع الهجوم المسلح بىرر اجراءات دفاع عن النفس تتجاوز الحدود المحلية.

السنغال

أيدى السنغال أن تقوم المحكمة بإبداء الرأى الاستشارى، معربة عن قلقها فى أن يقوم هذا الرأى بإيضاح هذا الوضع الخطير. كما قالت أن السياج قد طرفا للقانون الدولى ويفسد جهود السلام. قالت السنغال أن ممارسة ائيل لبناء الحائط هى بمثابة ممارسة الضم الغير شرعى.

جنوب إفريقيا

قالت جنوب إفريقيا أن المحكمة يجب أن تقرر بعدم قانونية الجدار فى ظل القانون الدولى. قالت أن السياج غير قانونى وأنه يفرض ضمناً واقعاً

لأجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وبخصوص مزاعم إسرائيل الأمنية، قالت جنوب إفريقيا أن استمرار بناء المستوطنات بشكل غير شرعي هو ما يجعل بناء الجدار العازل غير مقبول كإجراء أمني شرعي، بل يجعله ضمماً غير شرعياً للأراض تحت اسم الإجراءات الأمنية. كما قالت جنوب إفريقيا أن الأفعال الإسرائيلية المتحدة للرد على الهجمات الغير منتظمة من قبل المنفذين غير متناسبة. كما قالت جنوب إفريقيا أن ملف إسرائيل أسود فيما يتعلق برفضها المنتظم لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بأفعالها الغير قانونية ضد الفلسطينيين. كما ركزت جنوب إفريقيا في مرافعتها الشفهية على السلطات القضائية للمحكمة، بينما لم تركز كثيراً على صلب القضية كما في تصريحها المكتوب.

أسبانيا

قالت أسبانيا أنها على اتفاق مع رأى الاتحاد الاوروبى بأن طلب الرأى الاستشارى من المحكمة غير ملائم. ولقد نوهت أن الجدار يناقض بنود معينة من القانون الدولى مسبباً متاعب اقتصادية وإنسانية إضافية للفلسطينيين. وتقول أسبانيا أن إسرائيل لها الحق فى حماية مواطنيها ولكنها يجب أن تمارس هذا الحق فى إطار القانون الدولى.

السودان

تقول السودان أن بناء الجدار على أراض محتلة هو مخالفة صريحة للقانون الدولى، وأنه يمكن رؤية الجوار فقط على أنه ضمماً مقصوداً للأراضى المحتلة. كما أن الجدار يهدد السلام والأمن العالمين، ويعيق جهودات

المجتمع الدولي لتحقيق حلاً دائماً للصراع. تقول السودان أن بناء الجدار غير متناسب وغير ضروري في إطار المعايير والإجراءات المقبولة من قبل القانون الإنساني الدولي.

السويد

لم تعترض الحكومة السويدية على قيام المحكمة بفحص المسألة المطروحة أمامها. كما تقول أن إقامة الجدار على أراضٍ محتلة هو خرقاً للقانون الدولي. تعترف السويد بالقلق الأمني الإسرائيلي، ولكن ليس ببناء جداراً على حساب الفلسطينيين

سويسرا

تقول سويسرا أنه على المحكمة قبول ممارسة لسلطاتها لإصدار رأي استشاري، لأنه لا توجد أسباب قهرية تمنعها من ذلك. كما أنها طلبت من المحكمة أن تحكم في مسألة إمكانية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة وإتفاقيات حقوق الإنسان، في السياق الخاص بإقامة الجدار في الأراض الفلسطينية المحتلة. كما أنها قالت أن الجدار مخالفاً للقانون الدولي. كما اعترفت سويسرا بقلق إسرائيل الأمني، لكن قالت أن أفعال إسرائيل الخاصة بالدفاع عن النفس والأمن يجب أن تحترم القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان.

سوريا

قالت سوريا أن الجدار العازل غير شرعي، وأن إسرائيل فشلت في تقديم أي تبرير شرعي لتدمير ومصادرة أراضٍ وممتلكات الأراض المحتلة. كما صرحت بأن أهداف إسرائيل الأمنية المزعومة ما هي إلا خطة لتقسيم

الشعب والتفريق العنصرى ضد المواطنين الفلسطينيين على أساس عرقى. كما تعنت سوريا "الجدار الأمنى" على أنه صورة من التفارقة العنصرية الموجودة فى النظام العنصرى الاستعمارى المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أشارت سوريا إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتفارقة العنصرية، قائلة أن عناصر التعريف تنطبق على السياسات والإجراءات "الإسرائيلية" والتي تهدف إلى تدمير الشعب كلياً أو جزئياً.

المملكة المتحدة

تقول المملكة المتحدة أن الحكمة يجب أن ترفض إبداء الرأى الاستشارى المطلوب من الجمعية العامة. كما أسس تقديم المملكة المتحدة على قرارات وبيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى. كما أنها اعتبرت الجدار غير قانونى.

الأمم المتحدة

قدم مكتب الأمين العام تقرير حقائق" على إنشاء الجدار بناءً على معلومات مجموعة من فى المكتب وقدمت لمجلس الأمن: لم يقدم المكتب أى رأى عن هل للمحكمة ان تصدر رأياً استشارياً أم لا.

الولايات المتحدة

تقول الولايات المتحدة أن إبداء رأى استشارى من المحكمة يهدد بإنهاء العملية السلمية وتسييس المحكمة. تؤكد الولايات المتحدة على أهمية المفاوضات وخارطة الطاريق. وتتوه الولايات المتحدة أن المحكمة لها الحرية فى اختيار أى رأى استشارى يمكن أن تبدى فيه الرأى، وأنها ناشد المحكمة

أن ترفض النظر في هذه المسألة. إن ماقدمته الولايات المتحدة لم يتضمن بشكل خاص مناقشة السياج.

اليمن

تقول اليمن أنها واثقة من أن طلب الجمعية العامة رأياً استشارياً من المحكمة هو طلباً شرعياً. اعتبرت اليمن أن الجدار جريمة مرتكبة من قبل إسرائيل في حق القانون الدولي. ولقد استنكرت اليمن أن تقوم إسرائيل بإجراءات لضمان أمنها على حساب الشعب الفلسطيني. وقالت اليمن أن أمن الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن تحقيقه فقط من خلال تسوية دائمة عادلة سلمية مبنية على قرارات مجلس الأمن.